مجموعة البنك الدولي

ملخص وافٍ

إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف

2025–2020

Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

التصوير الفوتوغرافي:

© دورتي فيرنر

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

الرومي للاستشارات / البنك الدولي

فلاد سوخين / البنك الدولي

صور الأمم المتحدة / باسكوال غوريز

مجموعة البنك الدولي

ملخص وافٍ

إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع **أوضاع الهشاشة والصراع والعنف** 2020–2025

تفاقم تحديات الهشاشة والصراع والعنف

إن التصدي لتحديات الهشاشة والصراع والعنف ذو أهمية بالغة لتحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. فبحلول عام 2030، سيعيش أكثر من نصف فقراء العالم المدقعين في بلدان تسودها أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.[1] وتُعد الوقاية من تحديات الهشاشة والصراع والعنف والتخفيف من مخاطرها عاملا رئيسيا في تحقيق تقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وإنجاح الجهود الأوسع نطاقا للمجتمع الدولي لتعزيز السلام والرخاء.

لقد تدهورت أوضاع الهشاشة في العالم تدهورا كبيرا في الأعوام الأخيرة، وباتت تُؤثِّر على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على حد سواء. وزادت الصراعات العنيفة إلى أعلى المستويات التي لوحظت خلال الثلاثين عاما الماضية.[2] ويواجه العالم أيضا أكبر أزمة نزوح قسري تم تسجيلها على الإطلاق.[3] وتُذكِي التفاوتات المتزايدة، وقلة الفرص، وممارسات التمييز والإقصاء المظالم والمآسي والشعور بالظلم. وغالبا ما تكون تقلبات المناخ، والتغيرات السكانية، والهجرة، والتحولات التكنولوجية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وحوادث التطرف العنيف مترابطة، وهو ما يخلق مخاطر تتجاوز الحدود الوطنية. وتعاني بلدان كثيرة أيضا من ضعف مزمن في نظم الحوكمة. ومن المحتمل أن تتسبَّب هذه العوامل في اشتداد الضعف في مواجهة الصدمات والأزمات، وقد تكون لها عواقب غير مباشرة إقليمية وعالمية. وقد تتمخض عنها آثار مدمرة، لاسيما على النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة قد تمتد إلى عدة أجيال. وإذا لم تُتخَذ إجراءات سريعة وفاعلة، فإن مخاطر الهشاشة والصراع والعنف قد تؤدي إلى ضياع المكاسب التي تحققت في جهود مكافحة الفقر، وإلى تقويض آفاق تحقيق مزيد من التقدم.

في مواجهة هذه الديناميات، تعكف مجموعة البنك الدولي على تغيير الطريقة التي تعمل بها في بيئات تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. لقد تطور عمل مجموعة البنك الدولي من التركيز على إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع إلى معالجة التحديات في كافة بيئات الهشاشة. وشدَّدت مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية" على الصلة الوثيقة بين الأمن والعدالة والتنمية. ودعت الدراسة المشتركة للأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي التي صدرت في 2018 تحت عنوان مسارات للسلام المجموعة إلى "التركيز على الوقاية" بإعطاء أولوية لنهج شاملة للتنمية يمكنها المساعدة في الوقاية من مخاطر الهشاشة والصراع والعنف والتخفيف من آثارها قبل أن يتجذر الصراع والعنف. علاوةً على ذلك، فإنه حتى في أصعب البيئات أثناء الصراع، تستطيع مجموعة البنك الدولي المشاركة على نحو فاعل في جهود الحفاظ على القدرات المؤسسية ومهارات رأس المال البشري التي ستكون ذات أهمية بالغة لتعافي البلاد في المستقبل. وحينما تظهر علامات على التعافي، تستطيع مجموعة البنك الدولي مساندة الحكومات التي تشرع في إجراء تغييرات تحوُّلية.

للتصدي للتحديات المتزايدة، توسِّع مجموعة البنك الدولي بدرجة كبيرة حجم وأنواع المساندة المالية التي تقدمها لمعالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. فبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل المُصنَّفة في فئة "البيئات الهشة والمتأثرة بالصراع"،[4] تُمثِّل العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية تحولا في النهج المتبع من حيث حجم الموارد وكيفية تقديمها. فالموارد المتاحة المخصصة للبلدان المتعاملة مع المؤسسة والمتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في العملية الثامنة عشرة وقدرها 14 مليار دولار تعادل تقريبا ضعفي مستواها في العملية التاسعة عشرة، وهي فترة تجديد الموارد السابقة التي تستمر ثلاثة أعوام. وتضمنت العملية الثامنة عشرة أيضا اتباع نهج المشاركة في مختلف أوضاع الهشاشة على نحو يلائم خصائص كل منها، ومن ذلك الاستثمار في الوقاية من الصراع، ومساندة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، ومنع العنف ضد المرأة والتصدي له، والعمل في أوضاع الصراع المحتدم، ومساندة عمليات الانتقال من الصراع إلى السلام. وستتضمن العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية[5] زيادة الموارد المخصصة للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، ومن ذلك عن طريق مخصص للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف الذي يُقدِّم هيكلا للحوافز وأشكال المساءلة للبلدان للحد من مخاطر الهشاشة والصراع والعنف. وبالنسبة للبلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، قدَّم البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر أكثر

---

[1] يُغطِّي مفهوم "الهشاشة والصراع والعنف" ثلاث قضايا غالبا ما تكون مترابطة: (1) مشكلات حادة تتعلق بالحوكمة، مع ضعف مؤسسات الدولة؛ (2) أوضاع الصراع المحتدم؛ و (3) ارتفاع مستويات أعمال العنف فيما بين الأفراد وتلك التي ترتكبها العصابات.

[2] الأمم المتحدة والبنك الدولي، مسارات للسلام: نُهج شاملة لمنع نشوب الصراع العنيف (واشنطن العاصمة: 2018) الصفحة 17 والصفحة 12 استنادا إلى بيانات عام 2016.

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية: التهجير القسري في 2018، الصفحة 13.

[4] تُستخدم عدة مؤشرات مختلفة في تصنيف البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. يتضمَّن الملحق 1 قائمة مجموعة البنك الدولي للبيئات الهشة. وتشتمل القائمة حاليا على 36 بلدا معظمها في فئة البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، بالإضافة إلى إقليم واحد.

[5] تبدأ دورة التمويل في العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في يوليو/تموز 2020 وتنتهي في يونيو/حزيران 2023.

من 3 مليارات دولار مساعداتٍ ميسرة لبلدان متوسطة الدخل تأثرت بأزمات اللاجئين، ويقدم صندوق جديد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لحلول المنافع العامة العالمية المبتكرة حوافز للبلدان لمعالجة التداعيات غير المباشرة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وعلى نطاق أوسع، سلَّطت حزمة زيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في 2018 الضوء على أهمية تقوية جهود مجموعة البنك الدولي لمعالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف في البلدان متوسطة الدخل على نحو منهجي بغية تعزيز الاستقرار والتنمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

مع إدراك أن القطاع الخاص يأتي في صميم نموذج للتنمية المستدامة في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف، تعكف مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على توسيع نطاق جهودهما في هذا المجال. وشدَّت حزمة زيادة رأس مال مؤسسة التمويل الدولية في 8102 بقوة على نمو عمليات المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتلك التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وتعهدت مؤسسة التمويل الدولية بزيادة حصتها من ارتباطات الاستثمار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتلك المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف إلى 40% من الإجمالي بحلول السنة المالية 2030 منها 15%–20% في البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف والمؤهلة أيضا للاقتراض من المؤسسة. وسيتطلب هذا زيادة حجم الاستثمارات خمسة أضعاف على الأقل عن مستوياتها الحالية. وبالمثل، أعطت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أولوية لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف منذ عام 2005. وزاد حجم محفظة عمليات الوكالة في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف زيادةً مطردةً منذ عام 2013، وبلغ مستوى قياسيا ملياري دولار في 2019. ولقيت جهود مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مزيدا من التعزيز في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية باستحداث نافذة القطاع الخاص التي تبلغ مخصصاتها 5.2 مليار دولار وتتيح للمؤسستين توسيع نطاق استثماراتهما في بيئات الهشاشة والصراع والعنف، وتُكمِّل بذلك مساندة المؤسسة الدولية للتنمية للإصلاحات على صعيد السياسات الرامية إلى تحفيز نمو يقوده القطاع الخاص. وعززت مؤسسة التمويل الدولية أيضا عملياتها في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف من خلال مبادرتي الدول المتأثرة بالصراع في أفريقيا وبيئات الهشاشة والصراع والعنف في أفريقيا، والدعم الاستشاري من خلال النافذة الاستشارية لتهيئة الأسواق.

إطار مجموعة البنك الدولي للعمل في بيئات تعاني الهشاشة والصراع والعنف

تهدف إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف إلى زيادة فاعلية جهود مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان على معالجة العوامل المُحرِّكة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف وتداعياتها، وتقوية قدراتها على الصمود في وجه الصدمات ومواجهتها، لاسيما لفئات السكان المهمشين الأشد ضعفا والأولى بالرعاية. ولهذا العمل أهمية بالغة لتحقيق الهدفين المتلازمين لمجموعة البنك الدولي. وتضع الإستراتيجية إطارا جديدا لفهم حالات الهشاشة والصراع والعنف، ومجموعة قوية من التدابير لزيادة فاعلية المساندة الإنمائية التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على السواء في التصدي لمختلف التحديات في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، ومنها ارتفاع مستويات العنف، وصدمات النزوح القسري، والصراعات دون الوطنية. وتبني إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف على مجموعة متنوعة من المدخلات - الاستعراضات المتتالية لمجموعة التقييم المستقلة لعمل مجموعة البنك الدولي في بيئات تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، والاستعراضات لمحفظة عملياتها، والمشاورات العالمية التي أُجريت خلال عام 2019، والدروس المستفادة من الخبرات العملية من أجل التصدي على نحو منهجي للأسباب الجذرية للهشاشة، والمخاطر طويلة الأمد التي قد تكون سببا في نشوء أوضاع العنف والصراع أو تفاقمها.

يتمثل أحد المنطلقات المهمة لإستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف في أنه بالنظر إلى تنوع تحديات الهشاشة والصراع والعنف، فإنه لا يوجد نهج واحد يصلح لجميع الحالات. ويختلف العمل في بيئات تعاني من الهشاشة والصراع والعنف اختلافا كبيرا عن نهج العمل بالطرق المعتادة بسبب الظروف التي تتغير بسرعة في أغلب الأحيان، واختلاف مستويات عدم الأمن، والأوضاع السياسية الهشة والمتقلبة، وعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وتدني القدرات المؤسسية، وضعف المناخ الاستثماري المواتي للقطاع الخاص، واشتداد مخاطر العنف التي تتعرض لها فئات السكان الأولى بالرعاية، والزيادة الكبيرة لمخاطر وتكاليف العمل في البيئات. ويجب تعديل نهج مجموعة البنك الدولي بما يتناسب مع الظروف التي تتميز بها البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف، مع صياغة أُطُر وبرامج للشراكة القطرية خصيصا لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة. ولزيادة الحضور الميداني على أرض الواقع أهمية بالغة في أشد البيئات صعوبة. وبالنظر إلى طول أمد أوضاع الهشاشة والصراع والعنف وطبيعتها المعقدة، يجب على الجهات الفاعلة في مجال التنمية التخطيط لمواصلة العمل على الأجل الطويل، بما في ذلك أثناء الصراع وفي أوضاع الأزمات. ويتطلَّب هذا تقبُّل الجهات الفاعلة في مجال التنمية لزيادة المخاطر، وكذلك الدخول في شراكات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية.

بناءً على الخبرات التشغيلية والتحليلية في بيئات الهشاشة والصراع والعنف تصوغ هذه الإستراتيجية نهجا متمايزا للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وهي ترتكز على مجموعة من المبادئ الإرشادية، وتقوم على أربع ركائز للمشاركة مُصمَّمة لتقوية نهج مجموعة البنك الدولي ومعالجة التحديات في كافة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وتقدم هذه الركائز توجيهات أكثر تحديدا بشأن كيفية العمل في مختلف أنواع البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، وتساعد في إثراء أُطُر الشراكة القطرية والبرامج، وفي نهاية المطاف في تقديم مساندة مصممة خصيصا وأكثر فاعلية للجهات المتعاملة معها من الحكومات والقطاع الخاص على السواء.

أ. **الوقاية من الصراعات العنيفة والعنف بين الأفراد** عن طريق معالجة الأسباب المحركة للهشاشة والمخاطر في الأمد القريب إلى الطويل – مثل تغيُّر المناخ، والصدمات الديموغرافية، والتفاوتات بين الجنسين، وأنماط التمييز، والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، والتصورات عن المظالم والمآسي والشعور بالظلم- وتقوية عوامل القدرة على الصمود في وجه الصدمات وإحلال السلام قبل أن تتفاقم التوترات وتتحول إلى أزمات مستعرة.

ب. **مواصلة العمل أثناء الصراع وفي أوضاع الأزمات** من أجل الحفاظ على مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، وحماية المؤسسات الرئيسية، وبناء القدرة على الصمود، والاستعداد للتعافي من الأزمات في المستقبل.

ج. **مساعدة البلدان على التخلص من أوضاع الهشاشة** عن طريق التشجيع على اتباع نهج تؤدي إلى تجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، وتعزيز قطاع خاص محلي قوي، وتقوية شرعية المؤسسات الرئيسية وقدراتها.

د. **تخفيف الآثار والتداعيات غير المباشرة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف** من أجل مساندة البلدان وأشد فئات السكان ضعفا وتهميشا المتأثرة بالأزمات العابرة للحدود مثل النزوح القسري أو الصدمات الناجمة عن المجاعات، والأوبئة، وتقلبات المناخ والتحديات البيئية.

علاوةً على ذلك، ستُركِّز مجموعة البنك الدولي بشدة على ست قضايا ذات أولوية قصوى في بيئات الهشاشة والصراع والعنف: (1) الاستثمار في رأس المال البشري؛ (2) مساندة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والقدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الدين؛ (3) إتاحة الوظائف وتهيئة الفرص الاقتصادية؛ (4) بناء قدرات المجتمعات المحلية على الصمود والتأهب بما في ذلك لمواجهة آثار تغيُّر المناخ والتدهور البيئي؛ (5) مساندة الولوج إلى العدالة وسيادة القانون؛ و(6) وضع نهج للتعامل مع القطاع الأمني في إطار التفويض الممنوح لمجموعة البنك الدولي وما تتمتع به من ميزة نسبية. وطوال مراحل عمل مجموعة البنك الدولي في بيئات تعاني الهشاشة والصراع والعنف، سيجري التركيز على المساواة بين الجنسين وفقا لإستراتيجية المجموعة المعنية بالمساواة بين الجنسين.

تُبيِّن إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف الميزة النسبية التي تتمتع بها مجموعة البنك الدولي في البيئات التي تعاني من هذه الأوضاع. وتتركز الميزة النسبية للمجموعة في دورها كجهة فاعلة في مجال التنمية ملتزم بتقديم مساندة متواصلة طويلة الأجل لدعم الأنظمة الوطنية، وتقوية الوظائف الرئيسية للدولة، وبناء قدرات المؤسسات على الصمود في وجه الصدمات ومواجهتها. وتشدِّد الإستراتيجية على دور مجموعة البنك الدولي في المشاركة مع طائفة واسعة من المتعاملين من القطاعين العام والخاص -بما في ذلك الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وشركات القطاع الخاص الإقليمية ومتعددة الجنسيات- وتعبئة التمويل للتحفيز على الاستثمار وإعمال الإصلاحات الحيوية للسياسات التي تعالج الأسباب الجذرية للهشاشة.

تدرك إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف أهمية اتباع حلول تجمع بين القطاعين العام والخاص للمساعدة على خلق الوظائف، وتقديم الخدمات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتشجيع على نمو اقتصادي يشمل الجميع بثماره. ويتطلب تحقيق تأثير على صعيد الأسواق والقطاعات نهجا متكاملا لمجموعة البنك الدولي يبذل فيه البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار جهودا يُكمِّل بعضها بعضا من خلال الإعداد المسبق والإشراف اللاحق من أجل إنجاز الاستثمارات والمساعدة في خلق الوظائف. ولذلك، تُؤكِّد الإستراتيجية على دور مجموعة البنك الدولي في تقوية البيئة الداعمة لنمو يقوده القطاع الخاص، وتطوير المشروعات في مراحلها الأولى، ومساندة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي، وتعزيز نُهُج الاستثمار المراعية لحالة الصراع، والمساعدة على تحفيز الاستثمارات وتخفيف مخاطرها في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وتُركِّز إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية لتهيئة الأسواق والتي تكتسب أهمية كبيرة في سياق الهشاشة والصراع والعنف على النظر فيما وراء المشروعات منفردةً كلٍ على حدة إلى الآثار على الأسواق بأكملها، وهي تتطلب تركيزا قطاعيا لتطوير المشروعات والعمل الاستشاري.

تُبرز إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف أهمية اتباع استجابة مدروسة لمواجهة المخاطر تكفل الامتثال للسياسات الوقائية لمجموعة البنك الدولي، وتجاوزا أكبر عن احتمال أن تتحقق بعض المخاطر أثناء تنفيذ البرنامج. وينطوي العمل في بيئات الهشاشة والصراع والعنف غالبا على مخاطر أكبر بدرجة ملموسة من قبيل ما يلي: (1) المخاطر على السلامة البدنية لموظفي مجموعة البنك الدولي ونظرائهم لدى المقترضين والمستفيدين؛ (2) زيادة خطر تعرض الفئات الضعيفة للعنف؛ (3) ضعف القدرات المؤسسية أو غيابها، وهو ما قد يُؤثِّر تأثيرا سلبيا على التنمية؛ (4) الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛ و(5) المخاطر المتصلة بالجوانب المالية والتعاقدية، ومنها الاحتيال والفساد. وتتطلب زيادة المخاطر إدارة استباقية أكثر تفاعلا تصاحبها مساندة موجَّهة وسريعة حينما تتجسَّد المخاطر. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإنه لمتابعة العمل في مشروعات في بيئات تعاني من الهشاشة والصراع والعنف وتتسم باشتداد المخاطر ذات الصلة بالجوانب السياسية والصراع، وضبابية أحوال السوق، وارتفاع تكاليف التشغيل، ستعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على ضمان الموازنة بدرجة كافية بين مخاطر وتكاليف المشروعات في بيئات تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، وتنويع البرامج في مختلف القطاعات والبلدان التي تجري فيها عمليات للمؤسستين.

تفعيل إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف

من أجل تفعيل إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، حدَّدت مجموعة البنك الدولي 32 إجراء لتقوية فاعليتها في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وبعض هذه الإجراءات مدرجة أيضا كالتزامات للسياسات في إطار محور التركيز الخاص بأوضاع الهشاشة والصراع

الشكل1: نسبة الفقراء الذين يعيشون في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات

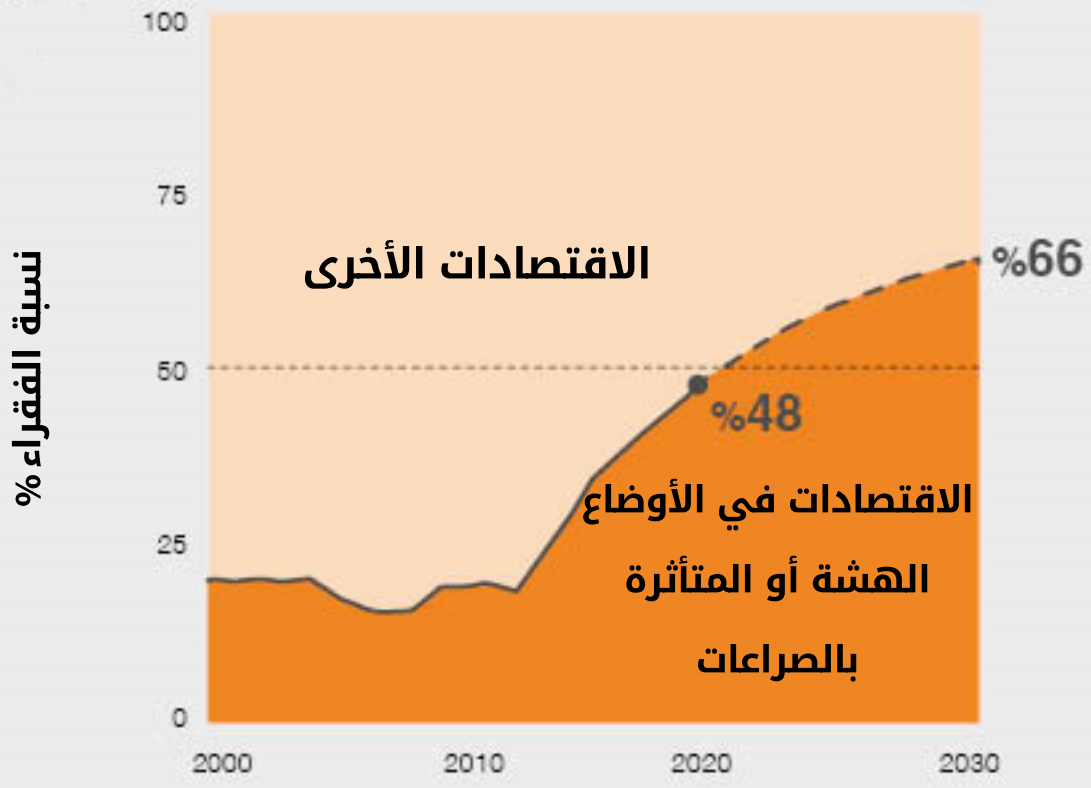

IDA

عملية التجديد التاسع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية لتمويل البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

2.2 مليار دولار
نافذة مخصصة لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة

18.7 مليار دولار
دعم البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

يمكن للبلدان أيضا الحصول على

2.5 مليار دولار
نافذة لتعزيز عمل القطاع الخاص

7.6 مليار دولار
نافذة إقليمية

2.5 مليار دولار
نافذة الاستجابة للأزمات

والعنف في العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ومع أنَّ التفعيل الكامل للإستراتيجية سيتم من خلال خطط التنفيذ الإقليمية لمجموعة البنك الدولي، والبرامج الوطنية، والعمليات التي تُغطِّي أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، فإن هذه الإجراءات ذات أهمية بالغة لتقوية نهج مجموعة البنك الدولي بما يلائم الطبيعة المتميزة للبيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وتنتظم هذه الإجراءات في أربع فئات: السياسات، والبرامج، والموظفين، والشراكات (انظر الجدول 1):

- على صعيد **السياسات**، ستقوم مجموعة البنك الدولي بتحديث إطارها فيما يتصل بالعمل في الأزمات الإنسانية، وفي أوضاع النزوح القسري، ونُهُج التعامل مع الجهات الفاعلة علي الصعيدين الأمني والعسكري في إطار التفويض الممنوح للمجموعة وميزتها النسبية. ويهدف ذلك إلى ضمان أن تكون السياسات والإجراءات والممارسات ملائمة للغرض منها، ومُبسَّطة، ومرنة بما يلائم البيئات التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.
- على صعيد **البرامج**، ستعالج إستراتيجيات مجموعة البنك الدولي وعملياتها على نحو أكثر منهجية العوامل المحرِّكة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في تصميمها، وستقوم بتكييف نُهُج التنفيذ والرقابة بما يلائم الديناميات المعقدة والسريعة التغير للبيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وستعمل مجموعة البنك الدولي أيضا لتعزيز عملياتها، وضمان اتباع نُهُج مُنسَّقة بين مختلف مؤسسات المجموعة من أجل تطوير المشروعات في مراحلها الأولى وبناء القدرات الخاصة بالمراحل النهائية للقطاع الخاص.
- فيما يتعلق **بالموظفين**، ستعمل مجموعة البنك الدولي لزيادة موظفيها الميدانيين في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، وتقوية الصلة بين الخبرات المكتسبة في هذه البيئات والتطوير المهني، وزيادة الاستثمار في المهارات والمعارف والحوافز اللازمة لأداء الموظفين لمهامهم.
- بشأن الشراكات، فإنه استنادا إلى جوانب التكامل والمزايا النسبية لكل منها، **ستقوم** مجموعة البنك الدولي بتوسيع نطاق شراكاتها مع الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وإحلال الأمن والقطاع الخاص من أجل تعظيم الأثر على أرض الواقع.

تُحدِّد إستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف هيكل تمويل يتم تصميمه خصيصا بما يتلاءم مع ظروف البلدان المتأثرة بتحديات الهشاشة والصراع والعنف تمشيا مع الركائز الأربع لعمل مجموعة البنك الدولي. ويأتي هيكل التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي -الذي يشتمل على التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصناديق الاستئمانية، واستثمارات مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار- مُكمِّلا ومتوافقا مع محور التركيز الخاص بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ومع التركيز على هذه الأوضاع في حزمة زيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في 2018. علاوةً على ذلك، وضعت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ترتيبات مُعيَّنة لتقديم مزيد من المساندة للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، بما في ذلك من خلال الوصول إلى نافذة القطاع الخاص، وغيرها من التسهيلات المختلطة، وكذلك اتفاقية الأعمال المشتركة للشراكة بين مؤسسة التمويل والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

سيُؤدِّي تنفيذ الإطار العملي والإجراءات المحدَّدة التي تُبيِّنها الإستراتيجية إلى زيادة تأثير مجموعة البنك الدولي على أرض الواقع في أشد البيئات صعوبة. ولتحقيق هذه الغاية، ستُقدِّم الإستراتيجية التوجيه للموظفين بشأن معايير الأداء التشغيلي والمزايا النسبية لمجموعة البنك الدولي في البيئات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف من أجل مساندة الإستراتيجيات والعمليات القطرية. ويهدف ذلك إلى أن تكون السياسات والإجراءات أكثر انتقائية ومرونة ومُوجَّهة جغرافيا إلى المناطق الأشد تأثرا بتحديات الهشاشة والصراع والعنف، والتي قد يُحقِّق فيها الدعم الإنمائي المُقدم من مجموعة البنك الدولي أكبر الأثر. ومن خلال زيادة الوجود الميداني، وتعزيز المهارات، وتقوية الحوافز للموظفين في البيئات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، من المتوقع أن تُؤدي الإستراتيجية إلى زيادة المساندة الميدانية على أرض الواقع لمساعدة المتعاملين من الحكومات والقطاع الخاص على بناء القدرات وتنفيذ المشروعات.

سيجري تنفيذ الإستراتيجية على أربعة مستويات لضمان أن تقوم مجموعة البنك الدولي بتكييف نهجها بما يلائم الطبيعة المتميزة للبيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع : (1) من خلال التدابير التشغيلية الثلاثة والعشرين المُبيَّنة في الإستراتيجية؛ (2) من خلال الإستراتيجيات والمبادرات والالتزامات المؤسسية التي تُعطى الأولوية فيها للبيئات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، مثل العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وحزمة زيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، وإستراتيجية الموارد البشرية للسنوات المالية 2020–2022، وإستراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للسنوات المالية 2021–2023؛ (3) من خلال البرامج الوطنية والإقليمية المعنية بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف؛ و(4) من خلال الأنشطة التحليلية والعمليات في البلدان المتأثرة بهذه الأوضاع.

سيجري رصد سير تنفيذ الإستراتيجية وتقديم تقارير بشأنه إلى مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي. وستُجرى عملية تقييم ومتابعة من خلال تقارير التحديث السنوية المُقدَّمة لمجلس المديرين التنفيذيين للمجموعة، واستعراض منتصف المدة لتفعيل الإستراتيجية الذي سيتم بنهاية عام 2022، والاستعراض الذي ستنفِّذه مجموعة التقييم المستقلة بحلول عام 2024.

السياسات والإجراءات والممارس

1 **تحديد النهج الذي ستتبعه مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالعمل في الأزمات الإنسانية، ومشكلات اللاجئين، وأوضاع النزوح القسري، والتعامل مع الجهات الفاعلة على الصعيدين الأمني والعسكري،** لاسيما في البيئات غير الآمنة، **وتحديث منشورها لسياسة العمليات 2.30 بشأن التعاون الإنمائي والصراع** وفقا لذلك.

2 **استخدام الحلول الرقمية على نحو منهجي في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف،** ومن ذلك مبادرة التمكين المكاني للرصد والرقابة، وتقنيات الاستشعار عن بعد لتعزيز الإشراف والتنفيذ. [انظر أيضا الالتزام الخامس لأغراض السياسات فيما يتعلق بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية].

3 **تعزيز استخدام المرونة في العمليات وفقا لمقتضى الحاجة في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف.** ويشمل هذا تقديم التدريب للموظفين، ومساندة شبكات الممارسين لزيادة الوعي لدى فرق العمل بجوانب مرونة العمليات التي توجد في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، لاسيما فيما يتعلق بالمشتريات، والتدابير الوقائية، والإدارة المالية.

4 **تعزيز أُطُر الرصد والتقييم** من أجل تيسير الوصول إلى بيانات أكثر موثوقية، وتصميم حلول تلائم السياق المعني، وقياس الآثار على أرض الواقع في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف، ومن ذلك من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتصميم مسوح استقصائية أكثر ملاءمة للغرض المنشود لتحقيق الاستفادة الكاملة من التعليقات التقييمية للمستفيدين.

5 **تعزيز إطار مجموعة البنك الدولي للتقييم الذي يهدف إلى تقييم البرامج والعمليات القُطرية في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف،** بما في ذلك من خلال التشجيع على التحلي بقدر أكبر من الواقعية في تحديد الأهداف، وتصميم المشروعات وتنفيذها، وكذلك القدرة على التكيف مع الظروف الديناميكية، وأوضاع تدنِّي القدرات المؤسسية وارتفاع مستويات الضبابية والمخاطر.

6 **تبسيط وترشيد إجراءات مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لضمان معالجة أكثر مرونة لتحديات الهشاشة والصراع والعنف،** بما في ذلك من خلال ترشيد إجراءات الحصول على القروض الصغيرة.

البرامج

7 **تعديل المنهجية الخاصة بتقييمات المخاطر والقدرة على الصمود وضمان أن تُجرَى هذه التقييمات على نحو منهجي للبلدان المتأثِّرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.** وسيتضمن كل تقييم لنهج تقييم المخاطر والقدرة على الصمود/الهشاشة تحليلا للعوامل المُحرِّكة للهشاشة والصراع والعنف، وأسباب المرونة والقدرة على الصمود، ويشتمل على توصيات تتعلق بالعمليات يمكن دمجها في البرامج القطرية. [انظر أيضا الالتزام الأول لأغراض السياسات فيما يتعلق بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية].

8 **ضمان أن تقوم أُطُر الشراكة والعمليات القُطرية في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف بالتصدي على نحو منهجي للمصادر المُحرِّكة للهشاشة والصراع والعنف.** [انظر الالتزام الأول لأغراض السياسات فيما يتعلق بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية].

9 **ضمان أن تأخذ العمليات في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف الاعتبارات الأمنية في الحسبان طوال مراحل دورة المشروع،** بما في ذلك من خلال مراعاة المشكلات الأمنية في تصميم المشروعات وتوثيقها، وتنفيذها، والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها.

10 **التشجيع على استخدام استعراضات محافظ المشروعات، ومُرشِّحات الصراع، وعدسات السلام في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف من أجل مساندة** فرق عمل البنك الدولي في ضمان أن تحدد محافظ المشروعات والعمليات وتعالج العوامل المُحرِّكة للهشاشة والصراع والعنف ومخاطر الصراع، لاسيما في البلدان التي توجد فيها جيوب للهشاشة.

11 **توسيع نطاق البرامج الإقليمية والعابرة للحدود التي تُركِّز على مخاطر الهشاشة الرئيسية.** إجراء تقييمات إقليمية للمخاطر والقدرة على الصمود التي يمكن أن تساعد على إثراء البرامج الإقليمية والقُطرية لمعالجة الأبعاد الإقليمية للهشاشة. [انظر أيضا الالتزام الثاني لأغراض السياسات فيما يتعلق بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية].

12 **اتباع نُهُج تراعي اعتبارات الصراع في استثمارات القطاع الخاص في البيئات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وذلك بالبناء** على التحليلات السياقية على مستوى البلدان وتجريب تحليل الصراعات على مستوى المشروع. (انظر أيضا الالتزام السادس لأغراض سياسة توفير الوظائف والتحول الاقتصادي في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية].

13 **اتباع نُهُج تراعي اعتبارات الصراع في استثمارات القطاع الخاص في البيئات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وذلك بالبناء على التحليلات السياقية** على مستوى البلدان وتجريب تحليل الصراعات على مستوى المشروع. (انظر أيضا الالتزام السادس لأغراض سياسة توفير الوظائف والتحول الاقتصادي في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية].

14 **توسيع نطاق مبادرات مؤسسة التمويل الدولية لتمويل الأعمال الاستشارية الخاصة وتنفيذها،** ومنها النافذة الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية لتهيئة الأسواق، ومبادرة بيئات الهشاشة والصراع والعنف في أفريقيا، والبرنامج الاستشاري الموسع للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة من أجل زيادة الدعم لتنمية الأسواق وبناء القدرات، وتلبية احتياجات البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف في البلدان متوسطة الدخل التي لا تغطيها البرامج والصناديق الحالية.

الشراكات

15 **إقامة شراكات بشكل منهجي مع الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والإنمائي والأمن وبناء السلام على مستوى البلدان مع الاستفادة** من الميزة النسبية لمجموعة البنك الدولي باعتباره جهة فاعلة رئيسية في مجال التنمية، وتعزيز تأثير العمليات على أرض الواقع، وضمان وضع ترتيبات تنفيذ فاعلة مع أطراف ثالثة حسبما تقتضي الحاجة. ويتضمن هذا إجراء تقييمات مشتركة على نحو أكثر منهجية، مثل تقييمات التعافي وبناء السلام، وتعزيز التنسيق على مستوى البلدان مع الجهات الفاعلة التي تعمل في بيئات غير آمنة.

16 **تفعيل وتعميق الشراكات مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف على مستوى البلدان في مجالات التركيز** في أجندة التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، بما في ذلك من خلال تدريبات مشتركة ودراسات تشخيصية مشتركة أكثر انتظاما.

17 **مواصلة تدعيم الشراكات مع المنظمات الإقليمية** التي تمتلك الصلاحيات والقدرات للتصدي لتحديات الهشاشة والصراع والعنف العابرة للحدود.

18 **توسيع نطاق العمل مع منظمات المجتمع المدني** على مستوى البلدان في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف، لاسيما تلك التي تعمل في المناطق غير الآمنة وبالقرب من المجتمعات الضعيفة والمهمشة، والمنظمات التي تقودها نساء وتشجِّع على تمكين النساء والفتيات.

الموظفون

19 **زيادة الوجود الميداني بنشر مزيد من الموظفين المتخصصين في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في المناطق القريبة. (انظر أيضا الالتزام السادس لأغراض السياسات في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية].**

20 **تقوية الصلة بين الخبرات المكتسبة في البيئات التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف والتطوير المهني** عن طريق تقديم حوافز لموظفي مجموعة البنك الدولي للعمل في البيئات التي تشهد هذه الأوضاع، وضمان أن تحظى خبرات العمل في هذه البيئات بالتقدير على نحو منهجي وأن تُعتَبر جزءا من مراجعة الأداء واستعراضات المواهب وتخطيط المهام التالية.

21 **وضْع منهج تعليمي مُعزَّز للعمل في بيئات الهشاشة والصراع والعنف للموظفين العاملين في بيئات تعاني من هذه الأوضاع،** مع تركيز عملية التعلُّم على زيادة الكفاءات التشغيلية، والكفاءات التحليلية، والفاعلية الشخصية. ومن المتوقع أن يشارك الموظفون والمديرون العاملون في بيئات تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف في كل التدريبات ذات الصلة.

22 **تقديم دعم مُعزَّز لرفاهة الموظفين وسلامتهم وأمنهم** قبل القيام بمهام في بيئات تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، وأثناءها وبعدها، بما في ذلك من خلال الدعم الصحي والنفسي الاجتماعي، والتوعية الأمنية والتدريب على الإدارة.

23 **الاستعانة بموظفي البنك الدولي في البلدان التي لا تتواجد فيها مؤسسة التمويل الدولية،** وذلك عن طريق تقديم التدريب والدعم لمديري البنك الدولي وموظفيه الذين يؤدون مهام مؤسسة التمويل الدولية في هذه البيئات.

مجموعة البنك الدولي

worldbank.org/peoplepeaceprosperity